

علاء عبد الفتاح يقرر تصعيد إضرابه عن الطعام ويؤكد: لا مجال للنجاة الفردية



الأربعاء 17 أغسطس 2022 12:33 م

أعلنت سناء سيف، شقيقة الناشط السياسي المصري البارز علاء عبد الفتاح، أنه قرّر تصعيد إضرابه عن الطعام، مع الاكتفاء بنظام الإضراب الجزئي المعتمد على تناوله ما قيمته 100 وحدة حرارية فقط يومياً بشكل مؤقت، رافعاً مطالب جديدة إلى حين الإفراج عنه.

وفضّلت سناء سيف في منشور زيارتها لشقيقها، قبل ساعات اليوم الثلاثاء، وكتبت: "خرجنا من زيارة علاء. كانت أول مرّة أشوفه من ساعة ما بدأ الإضراب (النهارده اليوم 137 في إضرابه) شكله هزيل، عينه كأنها داخله لجوّاً وجسمه كسّ. لكن لسنا أخويا بروحه الحلوة وعقله الصاحب".

أضافت: "علاء حلق دقنه وشعره وقال إنّه بداية من النهارده هيقف الخيارة أو التفاحة الأسبوعية اللي كان بيأخذها. هيستمرّ بأخذ 100 كالوري سوائل في اليوم، لكن طلب مننا نبطّل نجيب في الزيارات أيّ سوائل أو فيتامينات وهيكتفي بالخرين اللي عنده تحضيراً لإنّه يرجع يصعد لإضراب كامل ثاني قريب".

وبحسب ما أوردت سناء سيف، فقد أكد عبد الفتاح لها أنّ لا مجال للنجاة الفردية، وبالتالي عدّل مطالبه إلى "الإفراج عن كلّ المحتجزين داخل مقرّات الأمن الوطني. الإفراج عن كلّ من تخطوا مدّة الحبس الاحتياطي، وهي 18 شهراً لقضايا الجنح و24 شهراً لقضايا الجنايات. الإفراج عن كلّ من صدرت ضدّهم أحكام بإجراءات تقاضي غير دستورية (وفقاً للدستور الجديد)، مثل الحبس في قضايا النشر ومحاكم أمن دولة طوارئ. عفو ثلث المدّة عن كلّ المحكوم عليهم في قضايا لا يوجد بها مجني عليه".

وكان عبد الفتاح قد بدأ إضرابه عن الطعام في الثاني من إبريل 2022، وذلك في سياق معركته الأخيرة التي يحدّد فيها علاقته مع السجن؛ إمّا يخرج منه إلى الأبد إلى بريطانيا، وقد حصل على جنسيتها، وإمّا يواصل إضرابه حتى الموت.

وفي السابق، كان عبد الفتاح قد تقدّم بطلّتين لسلطات الانقلاب بصفتيه المصرية والبريطانية، بعد إعلان حصوله على الجنسية. المطلب الأوّل كمواطن مصري يتمثّل في انتداب قاضي تحقيقات للتحقيق في كلّ الشكاوى والبلاغات المتعلقة بكلّ الانتهاكات التي تعرّض لها منذ يوم خطفه في سبتمبر من عام 2019 وحتى يومنا هذا.

والمطلب الثاني كمواطن بريطاني يتمثّل في زيارة من القنصلية البريطانية له في سجنه للتداول في المسارات القانونية المتاحة أمامه وتمكينه من التنسيق مع محامي الأسرة في إنكلترا لالتّخاذ الإجراءات القانونية الممكنة أمام القضاء البريطاني الخاصة، ليس فقط بما تعرّض له من انتهاكات، بل بكلّ الجرائم ضدّ الإنسانية التي شهدتها طوال مدّة سجنه.

ويقضي علاء عبد الفتاح عقوبة بالسجن لمدّة خمس سنوات، تنفيذاً للحكم الصادر بحقه في القضية التي تجمعه بالمحامي الحقوقي محمد الباقر والمدوّن محمد إبراهيم الشهير بـ"أوكسجين" المحكومين بالسجن أربع سنوات بتهم "نشر أخبار كاذبة من شأنها التأثير على الأمن القومي للبلاد".

وكانت قوات الأمن قد ألقت القبض عليه في 28 سبتمبر 2019 بعد أداء المراقبة الشرطية بقسم شرطة الدقي، ليُعرض في اليوم التالي أمام نيابة أمن الدولة العليا.

وفي فترة المراقبة الشرطية التي سبقت القبض عليه، كانت عقوبة تكميلية لعقوبة السجن خمس سنوات التي تلقاها عبد الفتاح قد أعقبت إدانته بالتظاهر من دون تصريح احتجاجاً على محاكمات عسكرية لمدنيين في أثناء مناقشة مسودة الدستور الحالي للبلاد. وألقي القبض على عبد الفتاح في نوفمبر 2013 مع آخرين، عندما كان يشارك في مظاهرة أمام البرلمان ضدّ قانون التظاهر ومسودة الدستور الحالي الذي كان استفتاء عليه في مطلع عام 2014. ووُجّهت إلى علاء تهمة التظاهر من دون تصريح من قبل السلطات الأمنية.

وُحُكِمَ على عبد الفتاح بالسجن لمدة خمس سنوات من قبل محكمة الجنايات في هذه القضية التي عُرفت في ما بعد بـ"أحداث مجلس الشورى"، وأيدت محكمة النقض المصرية الحكم في عام 2017.

<https://www.ikhwanonline.com/article/255283>